



2012



العراق

اتصل بنا

لمزيد من المعلومات يمكن زيارة قسم النوع الاجتماعي على موقعنا الإلكتروني:

www.iq.undp.org

press.iraq@undp.org

0096265608330



النوع الاجتماعي
في مركز الاهتمام



نطاق عمل البرنامج

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة، وهو منظمة تدعو إلى التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل. وينشط البرنامج فعلياً في 177 بلداً وإقليماً حيث يتعاون مع الحكومات والشعوب لإيجاد حلول لتحديات التنمية العالمية والوطنية. ففي سعيهم لتنمية القدرات المحلية، يعتمدون على كوادر البرنامج وعلى مجموعة واسعة من شركائنا. ويساعد البرنامج الدول النامية على جذب المساعدات واستخدامها بفعالية. وفي جميع نشاطاتنا، نشجع على حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن ملتزمون بتسهيل التعاون بين دول الجنوب وبناء القدرات الوطنية لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق منذ أكثر من 35 عاماً من خلال مكتبه الرئيسي في بغداد ووجوده المستمر في كل من أربيل في إقليم كردستان والبصرة في الجنوب. وهو يركز على دعم وتطوير المؤسسات والعمليات التي تلبى احتياجات المواطنين العراقيين، لاسيما الفقراء.

يوصل البرنامج بناء وتوسيع الشراكات مع حكومة العراق على المستويين الإقليمي والإقليمي في إقليم كردستان. ومع البرلمان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الدينية والمجتمعية والأمم المتحدة وشركاء التنمية الدوليين

التطورات المستقبلية المتوقعة

- زيادة الدعم الفني لوزارة الدولة لشؤون المرأة والمجلس الأعلى لشؤون المرأة، بهدف وضع سياسات وتشريعات تروج لتعميم مفاهيم النوع الاجتماعي في الوزارات المعنية.
- تمكين الشباب والفتيات ليصبحن عضوات مستنيرات في المجتمع ويأثرن اقتصادياً وسياسياً.
- تعزيز قدرة الحكومة والمجتمع المدني على خلق مجال للمشاركة المرأة بفعالية في عملية صنع القرار والاندماج على المستوى الفردي والمحلي والإقليمي والاقليمي.
- تحسين مهارات المرأة في التحليل والوساطة على مستوى المجتمع المحلي والحكومة كي تصبح مشاركة فاعلة في عملية بناء السلام.

الشركاء من الحكومة العراقية

وزارة الدولة لشؤون المرأة - وزارة التخطيط- المكتب المركزي للإحصاء- وزارة المالية- وزارة التربية- وزارة الصحة- وزارة البيئة (المديرية العامة لمكافحة الألغام)- وزارة الدفاع- وزارة الداخلية- وزارة حقوق الإنسان- وزارة الكهرباء- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

في إقليم كردستان: المفوضية العليا لشؤون المرأة- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- وزارة التخطيط وهيئة إحصاء إقليم كردستان- وزارة الصحة- وزارة الكهرباء- هيئة مكافحة الألغام في إقليم كردستان

على مستوى المحافظات: مجالس المحافظات والمحافظين

أصبحت هذه المشاريع مكنة بفضل مساهمة صندوق الائتمان العراقي والدعم السخي

من حكومات أستراليا وبلجيكا والدنمارك وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج واسبانيا والسويد والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

نشاط البرنامج

الإجازات

على الرغم من الجهود الممتازة التي تبذلها الحكومة العراقية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، تدهور الوضع بالنسبة للمرأة العراقية بشكل جذري منذ عام 2003، وتشير الإحصائيات إلى تفاقم الأوضاع بسبب التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وعقود من الحروب والنزاعات والعقوبات، وتشكل المرأة نصف عدد سكان العراق البالغ 31 مليون نسمة كما تعيل النساء 10% من الأسر العراقية من بينهن 80% أرامل.

يحصّر العنف وانعدام الأمن والاستقرار وازدياد التدين المرأة العراقية في الأعمال التقليدية (كربات منازل مثلاً). ما يحد من فرص حصولها على التعليم والعمل المأجور. وتبلغ معدلات الأمية بين نساء العراق ضعفها عند الرجال. بغض النظر عن الفئة العمرية. وهناك 82% منهن خارج القوى العاملة مقارنةً مع 19% لدى الرجال. ولذلك فالنساء معرضات بشكل أكبر لخطر الفقر.

ولدى استعراض إنجازات حكومة العراق في تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي تلاحظ معدلات متدنية من التقدم، فرغم وجود الإطار اللازم، إلا أن مساواة المرأة مسألة تفتقر إلى الوضوح والدافع التفعيل على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. وتتضمن خطة التنمية الوطنية (2014-2011) واستراتيجية الحد من الفقر في العراق إشارات واضحة إلى حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وعلى الرغم من بعض التقدم الذي تم إحرازه، لا يزال العراق حتى الآن بعيداً عن تحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فيما يحرز نظام الشرطة والقضاء تقدماً في معالجة فرص وصول النساء إلى العدالة ولا يزال العنف ضد المرأة مصدر قلق جدي في ظل المواقف التقليدية ضمن القطاعات الرسمية وغير الرسمية التي تديم ثقافة الإفلات من العقاب، ويتطلب أصحاب الواجب العراقيون مزيداً من الدعم لتلبية الاحتياجات المعقدة لصاحبات الحقوق ضمن الأطر القانونية والسياسية.

استناداً إلى الإطار الذي تشكله المعاهدات الدولية، يصمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة العراق، برامجه بعناية لتراعي الفوارق بين الجنسين. وبالتناسق مع استراتيجية البرنامج المشتركة للمساواة بين الجنسين وجدول الأعمال ذي النقاط الثمانية الذي يعبر عن التزام مشترك قوي بتحسين وضع المرأة المتضررة من النزاعات والكوارث. فإن برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق:

- 1) تدرج عناصر النوع الاجتماعي منذ المراحل الأولى للمشاريع.
 - 2) تشجّع بشكل كبير مشاركة المرأة في وضع البرامج والمشاريع وتنفيذها.
 - 3) تضمن وجود عمليات إنعاش تلبى احتياجات الجنسين وتعزز تكافؤ الفرص والخيارات المتاحة للمرأة.
 - 4) تطور القدرات من أجل التحول الاجتماعي.
- ولدعم الحكومة العراقية والمجتمع المدني في التزامهما بمعالجة عدم التكافؤ بين الجنسين في العراق. تبتى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق منهجية من محورين:

أ) التأكد من أن جميع البرامج والمشاريع تأخذ بعين الاعتبار الأهداف العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين كما نص عليها البرنامج القطري في محاور الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والحد من الفقر ومنع الأزمات، ويقوم فريق متعدد الاختصاصات يضم مستشاراً في النوع الاجتماعي بإجراء مراجعة واسعة في بداية صياغة أي برنامج لضمان إدماج مخرجات عالية المستوى على صعيد النوع الاجتماعي.

ب) وضع برامج تشجع اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية، ويعزز برنامج المساواة بين الجنسين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بابتكار برامج مستدامة ومحفزة بشراكة مع الأطراف العراقية المعنية، وخطى هذه البرامج بتدريب يهدف إلى بناء قدرات النظراء العراقيين وتعزيز خبراتهم بشأن قضايا المساواة بين الجنسين ونشر أفضل الممارسات في المشاريع التي ينفذها البرنامج في العراق.

تحسين وصول النساء والأطفال إلى العدالة من خلال مشاريع الدعم الأسري والعدالة والأمن وسيادة القانون. وقد ساهمت هذه المشاريع في وضع السياسات والأطر القانونية الرئيسية (مسودة سياسة الملاجئ الإقليمية، مشروع استمارة مقدار موحد لازم لوضع قاعدة بيانات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، مشروع قانون إقليمي للعنف في المنزل، استراتيجية وخطة عمل لمدة أربع سنوات لوحدة حماية الأسرة لتقديم الدعم الفني للعاملين في الخدمات الاجتماعية وعناصر الشرطة).

زيادة عدد وقدرات النساء اللواتي يمكن أن يشاركن في عملية التخطيط والمراقبة الحكومية عبر برنامج التنمية المحلية. ونتيجة لذلك تعالج الحكومة الفوارق بين الجنسين للرجال والنساء ليشتركوا في تنمية مجتمعاتهم المحلية. ومع اكتمال المرحلة التجريبية الرائدة من هذا المشروع الآن، تم توسيع نطاقه ليشمل مختلف أنحاء البلاد.

ضمان أن تصبح عملية إعداد الموازنات جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ المشاريع التي تراعي مبادئ المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه معالجة مسألة عدد النساء في مستوى صنع القرار من خلال مشروع تحديث القطاع العام العراقي ومشروع دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وقد قبلت الدول الموقعة على الميثاق العالمي للأمم المتحدة المساواة بين الجنسين باعتبارها حجر زاوية لالتزامها بتحسين حقوق الإنسان ومعايير العمل والاستدامة البيئية والشفافية في الشركات.

تقديم قروض لآلاف امرأة لتأسيس وإدارة شركات صغيرة وصغيرة جداً عبر برنامج تنمية القطاع الخاص في العراق.

تعزيز القدرات المحلية لمنع النزاعات وإحلال السلام. وخلق شبكة من الخبراء وتدريبهم عبر خليل التنمية الرتبطة بالنزاعات ومشاريع إحلال السلام. وقد أتاح هذا المشروع للنساء القيام بدور استباقي في تحديد مصادر النزاع في الحدود الداخلية المتنازع عليها وحلها في نهاية المطاف.

تستفيد نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق من خلال تعزيز الشركات، من مدخلات المجتمع المدني، وقد وضعت للمسات الأخيرة على تقييم نشاطات التمكين الاقتصادي للمرأة وإحلال السلام. بدعم من منظمات غير حكومية، ليفيد إعداد مشاريع تركّز على تمكين المرأة اقتصادياً وإحلال السلام.

واصل خبراء النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق تقديم الدعم الفني المستمر إلى القيادات النسائية العراقية ودعاة تمهيد الطريق لتمكين المرأة ومشاركتها في كافة مستويات الحكم والحياة المجتمعية. ويقوم البرنامج بتيسير مشاركة المرأة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي في نشاطات حول المشاركة السياسية وإحلال السلام.



صور من قبل UNDP

